

موقفان

الناس (١) يقولون ويسرفون فى القول ، ويؤكدون ويلحون فى التأكيد أن صاحب المعالى وزير الأشغال لا يجب خزان جبل الأولياء (٢) ،

(١) ١٩٣٣/٣/١١ ، عدد ٢٣٣٠

(٢) لم تكن مصر فى ذلك الوقت فى حاجة إلى إنشاء خزان جبل الأولياء ، فقد هبطت أسعار المحصولات الزراعية هبوطا فاحشا . فاضطرت الحكومة إلى تحديد مساحة الأرض التى تزرع قطن . وزادت مساحة الأرض التى تزرع قمحا ، وأصبح لدى مصر مليون أردب قمحا زيادة عن طاقتها الاستهلاكية ، وثلاثة ملايين قنطارا بصلا . وعجز الفلاح عن دفع إيجار الأرض وعن دفع الضرائب . وتراكمت الديون على أصحاب الأرض وعلى المستأجرين . وكثرت حوادث الإفلاس بين التجار . فلم يكن مقبولا لدى الرأى العام أن تنفق الحكومة أكثر من ١٢ مليون جنيه فى إنشاء الخزان ، ولكن صدق باشا إرضاء للانجليز صمم على المضى فى هذا المشروع . قال فى إحدى خطبه (وأما الزعم بأن وجود خزان لنا فى السودان يمكن الانجليز من أعناقنا ومن حبس المياه لمضايقتنا عند كل خلاف فرعم باطل . أولا لأن الانجليز إذا أرادوا مضايقتنا فعندهم وسائل عديدة ، وهم ليسوا =

ولا يطمئن إليه ، ولا يرى على أقل تقدير العجلة في إقامته وتشيدته ،
وتكلف ما سيتكلفه من النفقات في تلك الإقامة وهذا التشيد ، وفي
هذه الأيام التي تشتد فيها الحاجة ، لا أقول إلى الاقتصاد والتدبير ، بل
إلى البخل والتقتير .

والناس يذكرون لانصراف وزير الأشغال عن هذا الخزان وتنكره
له أسبابا فنية ، أفهم بعضها في مشقة وعسر ، ولا أفهم من بعضها
الآخر شيئا . والناس يزعمون أن وزير الأشغال يرى كما يرى غيره من
الفنيين أن في إقامة هذا الخزان خطرا غير قليل ، وعيبا لاحدله إذا لم
تتخذ ضروب من الاحتياط في معمر ، فتقوى قناطر وجسور ، وتعمق
ترع وتوسع أقنية ، إلى غير هذا الكلام الذي هو أشبه بالعبرة أو السريانية
أو لغات الواقي الواق ، ولكنه يرضى خصوم الخزان ويدفعهم إلى المضى
في المطالبة بالعدول عن الخزان ، أو اصطناع الريث والأناة في إقامته .
على أن وزير الأشغال تفضل فأراح أنصار الخزان وخصومه من الجدل
والنضال حول رأيه في إقامة الخزان اليوم أو غدا ، وبعد أعوام ، أو
العدول عنه جملة .

في حاجة إلى وسيلة جديدة . وثانيا لأن ضمير العالم لا يسمح قط لأمة أن تحبس
المياه عن أمة أخرى فتسبب لها الجذب والشقاء والقناء . وثالثا لأن في مصر من
المصالح الأجنبية المتشابكة وفي مقدمتها مصالح الإنجليز أنفسهم ما لا يمكن لانيجلترا
أن تفكر في تعريضه للضياع والبنوار . لأنهم يزعمون أننا مضطرون إلى إقرار هذا
المشروع لأن الانجليز يريدونه ، وإننا ندفع هذا الثمن لهم لبقائنا في الحكم ، على
أنى لا أفشى سرا إذا أعلنت أننا نحن الذين قمنا من ناحيتنا بمهمة إقناع حكومة
السودان والحكومة الإنجليزية بقبول مشروعتنا . إن مشروعا يساعدنا على استصلاح
٣٠٠ ألف فدان في الوجه البحري ، ٢٥٠ ألف فدان في الصعيد لمشروع جليل
النفع حقا . وهم يعلمون — يعني المعارضين — أن الكثير من مديريات القطر
المصري قد اكتظت سكانها ، حتى صار كل ثلاثة أو أربعة أنفس يقومون باستغلال
فدان واحد ، بينما نجد أن لكل نفس في الولايات المتحدة خمسة فداناً .

انظر جريدة الشعب في ١٧/١/١٩٣٢ .

أراح الوزير خصوم الخزان ، لأنه كذب تكذبا صريحا كل ما ذاع وشاع ، وملا الأسماع من تردد الحكومة ، ومن رأيه هو فى خزان جبل الأولياء ، أيقام أم ينام ؟

فلن يتناقش الناس منذ اليوم فى موقف وزير الأشغال من الخزان ، ولن يحتاج به الخصوم والأنصار ، ولن يتكلف الأنصار الحيل والأعذار للوزير الذى يعمل فى وزارة لا يتفق معها فى رأى ، وفى أشد المسائل اتصالا به ، بل فى مسألة يجب أن يكون أمرها إليه قبل كل إنسان .

فرغ الناس من هذا كله بهذا البلاغ اللبق الطريف المرن الذى أصدره وزير الأشغال ، وإن كان الذين يريدون أن يفهموا — ليفهموا ليس غير ، لا ليخاصموا ، ولا ليؤيدوا ، لم يتبينوا فى جلاء رأى الوزير فيما بينه وبين نفسه ، وفيما بينه وبين فنه ، وفيما بينه وبين تقديره لحاجة مصر وطاقتها ومنفعاتها .

لم يفهم هؤلاء الناس رأى الوزير : أهو من أنصار الخزان أم من خصومه ؟ وإنما فهموا (وهذا يكفى) من الجهة العملية أن الوزير لا يعارض ولا يمانع فى إقامة الخزان ، وإنه لم يحل ولن يحول دون الحكومة وما تريد من ذلك . وهذا معقول ، فقد اتخذت الحكومة قرارها ، ووزير الأشغال بعيد عن الحكم ، فهو إذن لا يحتمل تبعه هذا القرار . وقد لا يكون من الظرف ولا من حسن المجاملة أن يأتى فيعطل شيئا أو يحاول تعطيل شيء مضت فيه الوزارة قبل أن يشترك فيها .

هذا إذن شيء مفروغ منه ، أظهر وزير الأشغال موقفه من حيث إنه وزير ، واحتفظ برأيه الخاص لما بينه وبين الله ، ولعله ذكر وهو يصدر هذا البلاغ قول الشاعر القديم :

وهل أنا إلا من غزية إن غوت غويت وإن ترشد غزية أرشد؟

ولكن الناس لم يكونوا يتحدثون عن وزير الأشغال وحده ، ولا عن مجلس الوزراء وحده ، وإنما كانوا يتحدثون عن المستشار المالى الإنجليزى أيضاً .

كانوا وما زالوا يقولون ويؤكدون ويلحون في القول والتأكيد إن المستشار المالى يرى أن طاقنا المالية لا تسمح بإقامة هذا الخزان الآن .
والمستشار المالى كوزير الأشغال له بالطبع موقفان قد يتفقان فيصبحان موقفاً واحداً . وقد يختلفان فيشتد بينهما الاختلاف ، أحدهما موقفه فيما بينه وبين نفسه ، والآخر موقفه فيما بينه وبين الحكومة التى يعمل فيها ويشير عليها . وقد يكون المستشار المالى ميالاً جداً إلى إقامة الخزان لأنه إنجليزى لا يستطيع أن يهمل منافع الإنجليز ، ولأن يحو العاطفة الإنجليزية من نفسه . والناس يقولون إن للإنجليز فى إقامة هذا الخزان منفعة واضحة لا تحتل الشك ، ولكن المستشار المالى رجل يقدر فيما يظهر موقفه الفنى وما يقتضيه هذا الموقف من النصيح والأمانة ، وهو يعلم أن المستشار مأمون ، فيظهر أنه لم يتردد رغم إنجليزيتة فى أن يشير على مصر بالتأني فى إقامة هذا الخزان ، لأن طاقها المالية لا تسمح بمثل هذه المغامرة الآن .

يعجبني جداً هذا النحو من الشجاعة الذى يتيح للرجل أن يحب الشيء ويتمناه ، ويحرص عليه ولا يتردد مع هذا ، بل رغم هذا فى أن ينصح بالعدول عنه ، لأن الأمانة الفنية تأمره بذلك ، فهو يؤثر أمانته الفنية على لإرضاء ميوله الخاصة وعواطفه القومية . والناس يؤكدون ويلحون فى التأكيد أن المستشار المالى قد وقف من خزان جبل الأولياء موقفاً أقل ما يوصف به أن فيه نصيحاً للحكومة المصرية بالتريث والأناة .

وليس يعينى أن يكون المستشار المالى قد قدم هذه النصيحة وهو يتمنى أن تقبل لتتحقق منفعة مصر ، أو ترفض لتتحقق منفعة الإنجليز ، وإنما الذى يعينى أنه قدم هذه النصيحة بالفعل ، وأنه أظهر للحكومة المصرية منذ قدم نصيحته هذه واجهاً واضحاً جلياً .

وقد يكون من الحق على الحكومة لنفسها أولاً ، ولمصر ثانياً وللإنجليز ثالثاً أن تصدر بلاغا تريح الناس فيه من الكلام حول موقف المستشار المالى فى هذه المسألة ، كما أراحهم من الكلام حول موقف وزير الأشغال .

فهل نصح المستشار المالى بالتأني في إقامة الخزان ، فإن كان الجواب : نعم ، فيجب أن يعلمه الناس ، ويجب أن تبين الحكومة حججها أو معاذيرها في الإعراض عن هذه النصيحة . وإن كان الجواب : لا ، فيجب أن يعلمها الناس حتى لا يوصف المستشار المالى بغير ما فيه ، وحتى لا تهم الحكومة بأنها تعرض عن نصيحة قد يكون فيها الخير ، وبأنها تميل إلى إرضاء الإنجليز أكثر مما يميل الإنجليز إلى إرضاء أنفسهم .

لقد أزعج الحزبان المؤتلفان رئيس الوزراء على حاجته الشديدة إلى الراحة والهدوء ، حين ثارت الخصومة في مجلس النواب بين الاتحاديين والشعبيين حول إعانة الأوبرا ، ونستطيع أن نؤكد للحكومة أن موقف المستشار المالى من خزان جبل الأولياء له خطره ، وهو خليق بأن يتحدث فيه إلى رئيس الوزراء — على شدة حاجته إلى الراحة والهدوء — وهو خليق أن يسأل رئيس الوزراء عن الطريقة المثلى المعقولة التي ينبغي أن تسلك لتجليلته وتوضيحه أمام الرأي العام .

لقد كان وزير الأشغال لبقاً ظريفاً في بيان موقفه هو ، ولكن بيان موقف المستشار المالى يحتاج فيما يظهر إلى لباقة رئيس الوزراء نفسه . فلعلنا نقرأ اليوم أو غداً بلاغاً يكشف للناس عن وجه الحق في هذه المسألة : أقال فيها المستشار شيئاً أم لم يقل ؟ فإن تكن الأولى فماذا قال ؟